مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 07، العدد 02- ديسمبر 2020

OEB Univ. Publish.

دراســة الوضعية الماليــة للقــروض الممنوحــة في إطــار البرنامــج الوطني للتنميــة

دراسة حالة المستثمرة الفلاحية البوزيدية افلو – ولاية الاغواط–

Case Study of the Financial Effectiveness of Loans Granted under th e National Agricultural Development

The agricultural investor Bouzidia Aflou - Wilayat Laghouat-

خلف الله بن يوسف [1]*، بهاز لويزة[2] ، [3]سعداوي مراد مسعود

[1] المركز الجامعي أفلو، benyoucef02@yahoo.fr

[2] جامعة غرداية، : lbahaz05@gmail.com

[3] جامعة د.يحي فارس المدية: saadaoui.mourad@univ-medea.dz

تاريخ التسليم:2020/01/13 تاريخ المراجعة:2020/07/10 تاريخ القبول:2020/05/28

Abstract

This study aims to analyze the situation of the agricultural sector and the position of agricultural production in the national economy and to know the position and importance of the agricultural sector in Algeria and support programs and to reach this goal

The results of the study showed the diversity of agricultural production and the development of the quantities produced in some agricultural products due to the relative effectiveness of agricultural support programs and because of climatic conditions during the study period. The study also showed the relative importance of the agricultural sector in the social structure

Key words: agricultural sector, rural development, agricultural support,

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وضعية قطاع الفلاح ة ومكانة الإنتاج ألفلاحي في الاقتصاد الوطني ومع رفة مكانة وأهمية قطاع الفلاحة في الجزائر وبرامج الدعم وللوصول إلى هذا الهدف

وقد بينت نتائج الدراسة تنوع الإنتاج ألفلاحي وتـ طور الكميات المنتجة في بعض المنتجات الفلاحية بسبب النسبي في فعالية برامج الدعم ألفلاحي وبسبـ ب الظروف المناخية خلال فترة الدراسة ، كما أوضـ حت الدراسة الأهمية النسبية للقطاع ألفلاحي في الهـ يكل الاجتماعي .

الكلمات المفتاحية : قطاع فلاحي ، تنمية ريفية ، دعم فلاحي ، استثمار فلاحي

*المؤلف المراسل: الاسم الكامل، الإيميل: benyoucef02@yahoo.fr

1.مقدمة:

من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات ، تقوم دول العالم بتدعيم هذه القطاعات و من أهمها القطاع الفلاحي الذي يعتبر أحد المجالات التي تحقق مردودية معتبرة للدولة و للفلاح ، لذا فإن الدول المتقدمة تركز عليه و تدعمه و تعمل على تصدير الفائض من إنتاجها إلى الدول الأخرى و خاصة الفقيرة منها ، بحيث أصبحت التبعية الاقتصادية هي المشكل الرئيسي للدول التي لم تحقق اكتفاءها الذاتي.

لذا وجب النهوض والارتفاع بالقطاع الفلاحي وذلك عن طريق عدة سياسات منها التكثيف في المداخلات وتوفير رؤوس الأموال وذلك بغية التوصل إلى زراعة تجارية وصناعية، وهذا ما تحاول السياسة الفلاحية في الجزائر تحقيقه مما دفعها إلى وضع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.

وارتكزت هاته الدراسة على المستثمرة الفلاحية المسماة بالبوزيدية والتي تعتبر من أهم المستثمرات الفلاحية الموجودة بالمنطقة.

وفي ظل الانخفاض الكبير لعائدات المحروقات وتداعياته السلبية على الاقتصاد فان الكثير من الخبراء والاقتصاديون يرون ان القطاع الفلاحة يمثل محور البدائل التنموية الذي يعول عليها كثيرا في خلق الثروات وتوفير مناصب عمل.

ولمعرفة أهمية ومكانة قطاع الفلاحة في الجزائر تم الدراسة على المستثمرة الفلاحية البوزيدية بافلو ومتابعة الإحصائيات باستخدام التحليل المالي والمؤشرات التوازنية وتم التركيز على المرودية المالية ومرودية النشاط كتحليل مالي لمعرفة الدراسة من خلال معرفة تطور الإنتاج الفلاحي والبرنامج المدعم قبل وبعد التدعيم بنوعية الاستثمار الفلاحي ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق نسب المساهمة في توليد الناتج المحلي ونسب المساهمة في التشغيل.

– **إشكالية البحث:** وهذا ما تحاول السياسة الفلاحية في الجزائر تحقيقه مما دفعها إلى وضع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.

من أولويات هذا البرنامج هو دعم الفلاحين ماديا وتقني ودفعهم إلى التخصص في الإنتاج حسب مناخ المنطقة وهذا للوصول إلى تحسين الإنتاج وتحقيق مردودية أكبر.

سنحاول من خلال دراستنا تسليط الضوء على الواقع الفلاحي في منطقة المستثمرة الفلاحية بالبوزيدية ومدى التأثير على مستوى أداء عينة من الفلاحين المستفيدين من البرنامج الوطني للتدعيم الفلاحي والمردودية المالية التي حققتها في منطقة خلال فترة الدراسة

والإشكالية المطروحة هي:

هل حقق الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار البرنامج الوطني للدعم الفلاحي مردودية معتبرة في منطقة البوزيدية بأفلو ولاية الاغواط؟

2. أهم توجيهات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحقيق الأمن الغذائي الذي يمكن السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتعارف عليها دوليا و تغطية الواردات بالصادرات الزراعية و كذلك يهدف إلى الاستخدام الأمثل للمواد الطبيعية بهدف الوصول إلى تنمية مستدامة و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة كما يعمل على تحفيز و تدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل (الجريدةالرسمية 2010)

- تخصيص كل منطقة بالمنتوج الذي يلائم مناخها و نوعية تربتها.
- استصلاح الأراضي و تحويلها إلى أراضي صالحة للزراعة.
- تكثيف زراعة الحبوب و ترقيتها.
- إدخال تقنيات البيوت البلاستكية و إنجاز الأحواض المائية.
- إدخال تقنيات جديدة لدعم الإنتاج و الإنتاجية من خلال:

تنمية تقنيات اقتصاد الماء بعملية التقطير المحلي وكذلك تطوير قدرات التخزين (كغرفة التبريد ووحدات التحويل)

بالإضافة إلى ذلك يهدف البرنامج إلى تطوير الاستثمار وتوفير الشغل لصالح القطاع ألفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب الغربي بالجزائر.

1.2.معايير تنفيذ هذه الأنشطة:

تتحدد هذه المعايير في ثلاث مستويات هي

-جدوى اقتصادية.

-استدامة إيكولوجية (الاستمرارية في تنفيذ البرنامج)

-قبول اجتماعي.

إضافة إلى هذا هناك البرنامج الوطني الذي يهدف إلى رفع نسبة التشجير من 11% إلى 14 % في شمال البلاد.

بالإضافة إلى الإدارة الفلاحية والمعاهد التقنية يرتكز المخطط للتنمية الفلاحية على مجموعة من المؤسسات الجديدة والتعاضديات الفلاحية كذلك عن طريق نظام تعاوني متجدد (الجريدة الرسمية 1966)

كما يتم تنفيذ المشاريع من تكثيف و تحويل للأنظمة الزراعية واستصلاح للأراضي عن طريق الامتياز بدعم من طرف صناديق خاصة أنشئت لهذا الغرض و هي: الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA) صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (الجريدة الرسمية ، 1975)

ومن جهة أخرى فالأرض التابعة لأملاك الدولة ثم تعزيزها عن طريق نظام قانوني ملائم للمراقبة الاقتصادية للقطاع مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة طبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية في ماي 2000 في هذا النظام المؤسساتي فإن المهنة الفلاحية عبر الهياكل التمثيلية (المنظمات المهنية ، الشركاء الاجتماعيين ، الغرف الفلاحية) تبقى الشريك المفضل للدولة في إعداد و تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (الجريدة الرسمية 1976)

.2.2أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تهدف العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في إطار مهمتها المتمثلة في الضبط (الاستصلاح في شمال و جنوب البلاد تحويل أنظمة الإنتاج، الاستعمال العقلاني للمواد المالية للدولة) إلى إعادة تشكيل المساحات الفلاحية و المحافظة على الموارد الطبيعية التي من شأنها تشجيع التنمية المستدامة (الجريدة الرسمية 2006)

من بين الأسباب التي فرضت هذه العمليات: نوعية التربة والطابع المناخي الجاف، كذلك أنظمة الإنتاج غير الملائمة. لذا فإن المخطط الوطني يسعى لإعادة الطابع ألفلاحي لمناطقنا وتوفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للمستثمرات و المنتجات الفلاحية و تهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح اكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة و إنشاء مؤسسات فلاحية و صناعية (الجريدة الرسمية 2008)

3. مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

1.3 أساسيات المخطط الوطني للتنمية الريفية:

يذكر هذا المنشور بالخطوط العريضة للمناهج المقترحة و كذا تدابير تنفيذ هذا المخطط كما يمثل الإطار التنظيمي الذي يرجع إليه مديري المصالح الفلاحية و محافظي الغابات في تنفيذ التنمية و

هذا بمعية نصوص أخرى مراسيم، قرارات ، تعليمات) المنظمة و المسيرة للصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA) و صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و صندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية و النباتية و كذا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير و بغية التوصل إلى الأهداف المحددة ، فإن وزارة الفلاحة تعمل على تطوير و تنشيط البرنامج عبر ما يلي:

دعم ترقية الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع:

يعمل الدعم الفلاحي على تطوير و ترقية الإنتاج الوطني و الإنتاجية عن طريق تقديم قروض و تجهيزات فلاحية للفلاحين و ذلك لتحقيق الأهداف المرجوة و التي تمثلت في : تحقيق الأمن الغذائي ، زيادة الإنتاج الوطني و تقليص الفاتورة الغذائية و كل هذا يتم بإنشاء مزارع نموذجية لتوفير البذور و المشاتل و استخدام هذه المزارع كحقل للتجارب و إخضاعها للتقنية العلمية (الجريدة الرسمية 2008)

2.3 تكييف أنظمة الإنتاج:

يعتمد هذا البرنامج في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم وكذا على مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسين

ومن ميزات نظام الدعم هذا أنه يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين كما يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع التي تهدف للمنتوج نفسه (الجريدة الرسمية 1984)

3.3 استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز (الجريدة الرسمية 1984)

كان برنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز الفلاحي في ولاية الاغواط في بداية جانفي 1999 م وذلك ابتداء من محيط وادي السودان ببلدية بريان كمشروع نموذجي الذي يتربع على مساحة 2000 هكتار ذات طابع رعوي، السودان لتوظيف 400 هكتار منه من المساحة الإجمالية لغرس النخيل وبعد ذلك تم تسجيل محيطات أخرى عبر مختلف البلديات ليصل العدد إلى 36 مشروعا تمس 13 بلدية، منها 8 محيطات تقدر مساحتها بـ 1718 هكتار.

مخصصة لإعادة تأهيل النخيل المتضرر من نقص السقي. أما فيما يخص المساحة المخصصة لبرنامج الاستصلاح عن طريق منح حق الامتياز فتقدر بـ 4105 هكتار.

كما نذكر المناقب المبرمجة تتمثل في 157 منقب أنجز منها 92 منقبا وبرنامج فتح المسالك الفلاحية فهذا البرنامج تكفل بـ 48 كلم حيث تم إنجاز 22 كلم منها فقط.

وتجدر الإشارة أن المستفيدين أصحاب الامتياز الفلاحي هم الطلبة المتخرجين من الجامعة والعاطلين عن العمل.

4.3 البرنامج الوطني للتشجير :

من أهداف البرنامج إعطاء الأولوية للتشجير الاقتصادي والمفيد وذلك عن طريق غرس الأشجار المثمرة مثل الزيتون والتين وتكثيف الغابات من أجل المحافظة على التربة. في منطقة البوزيدية لا توجد عملية التشجير بالمعنى الأصح لكن هناك عملية مكافحة التصحر منها مشاريع كاسرات الرياح و نعني بها زراعة الأشجار المثمرة المضادة للرياح و كذا تثبيت الكثبان الرملية ، كما توجد عملية أخرى تتعلق بحماية الأحواض الصابة وهي أحواض طبيعية تصب في السدود و كيفية إنشاء هذه العملية يتم بتثبيت حواف الأدوية و تصحيح المسالك أو المجاري المائية بغرس التين الشوكي و مسالك غابية محافظة الغابات لولاية الاغواط (2004) (الجريدة الرسمية 1978)

4.3 استصلاح الأراضي بالجنوب الغربي :

تم إعادة توجيه هذا البرنامج وذلك من حيث: الأهداف، الشروط، طرق التنفيذ. ومنه فإن استصلاح الأراضي حول الواحات تم في إطار الامتيازات الفلاحية.

ومن الشروط الواجب توفرها للاستفادة من الدعم الفلاحي مايلي (الجريدة الرسمية 1990)

-توفر منبع مائي.

-الملكية الخاصة للأراضي.

-غرس 50 جبارة على الأقل.

-عدم وجود مديونية مع البنوك (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي).

بالنسبة للاستصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية والتي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى فتخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

4 جهاز الدعم والتأطير لتنفيذ البرنامج :

إن القيام بتنفيذ مختلف برامج التنمية الفلاحية (الفروع، تكثيف الجنوب، إعادة تحويل أنظمة الإنتاج، برامج التشجير واستصلاح الأراضي) يعتمد على جملة من وسائل التأطير التقنية و المالية

المعدلة للبعض و المحفزة للبعض الأخر حتى تصبح متلائمة مع متطلبات إنجاز الأهداف المحددة.

1.4 الآليـة الماليـة: هي متعددة ومتكاملة من أجل ضمان التمويل ملائم للبرنامج والذي يتكفل به الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي وصناديقه الجهوية ليصبح الشباك الوحيد للفلاحين و تسيير الممرات العمومية و كذلك المهام المتعلقة بالقرض و التأمينات الفلاحية.

إن إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي يستدعى عدم اعتبار الأموال العمومية هي المورد الوحيد لتمويل برامج التنمية الفلاحية وإنما كمساهمة فقط من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين. تقوم آلية التمويل أساسا على (الجريدة الرسمية 1990)

*الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 و من وظائفه تدعيم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع و حماية مداخيل الفلاحين و تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة و من أجل أن يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية.

2.4 القرض الفلاحي: والذي كان غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار سينطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000 –2001 ولهذا فالصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي مدعو للتكفل بمهمة أساسية لإنجاح البرنامج حسب ثلاثة (الجريدة الرسمية 1999)

البعد (1) : هيئة للاقتراض.

البعد (2) : التامين الاقتصادي.

البعد (3) : محاسب للصناديق العمومية.

ومن أجل القيام بدوره، تم توجيه رسالة في شكل منشور خاص إلى الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي يحدد فيها الإجراءات الجديدة المتعلقة بتمويل البرامج الفلاحية، بما أن التأمين الاقتصادي يعتبر مكملا وضروريا للقرض وجب تطويره عبر ترقية أشكال جديدة للتأمين ملائمة للأهداف المحددة في برامج تنمية الفروع وإعادة تحويل أنظمة الإنتاج.

وتعد هذه الأشكال الجديدة كضمان للحصول على القروض من قبل الصندوق والتي ستوضع لفائدة الفلاحين المنخرطين في هذه البرامج.

3.4 التأطير التقني: تم وضع نظام تأطير تقني إضافة إلى تدابير التأطير المالي، من ميزات التعدد في الأشكال و التلاؤم مع طبيعة الأنشطة التقنية المحددة مع خصوصية كل برنامج فرعي.
إن الهدف الرئيسي لهذه الطريقة هو جعل المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي و محاولة التقرب أكثر لكل من المؤطرين، الإداريين،التقنيين والمهندسين من هذه الوحدة.
هذا التأطير يجب تدعيمه وهذا عن طريق إنشاء خلية تقنية متعددة الاختصاصات على مستوى الولاية من وظائفها: تحقيق الانسجام بين مشاريع التنمية على مستوى المستثمرات و بين المخطط التوجيهي لتهيئة الفضاء الفلاحي على مستوى الولاية. يتضمن هذا النظام مجموعة من أنشطة التكوين والإرشاد والإعلام والاتصال في مجال التكوين.
من أجل تدعيم برنامج تطوير الفروع وبرنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية يتم تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحية أو لوزارة التكوين المهني. فهي موجهة لإطارات مديريات المصالح الفلاحية والمقاطعات والمندوبات البلدية والفلاحين مع تخصيص دورات تدريبية متعلقة بالأنشطة التقنية الخاصة بالفلاحين.

ولهذا الغرض يجب على مديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات اتخاذ التدابير اللازمة من اجل : (الجريدة الرسمية 1999)

- اشتراك إطاراتهم في أنشطة التكوين المبرمجة.
- التأكد من مشاركة الفلاحين في الدورات التدريبية.

تم تنفيذ برامج الإرشاد والدعم التقني للفلاحين بمشاركة المعاهد التقنية المختصة والإدارة الفلاحية المحلية والغرف الفلاحية وفق رز نامة تحدد من طرف مديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات بالتعاون مع الهيئات المعنية (مديريات الإدارة المركزية، المديريات العامة للمعاهد التقنية)
ولتنفيذ هذا تعتمد المعاهد التقنية المتخصصة على وحدات الدعم التقنية وفقا لأحكام التعليمة الوزارية رقم 811 والمؤرخة في 05 مارس 2000 وعلى شبكة المستثمرات المرجعية التي سيقومون بتنشيطها وتأطيرها في مجال الإعلام والاتصال.
يجب على مدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات المشاركة بصفة نشيطة في الحملات الإعلامية التي سيقوم بها المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي عبر مختلف وسائل الإعلام حول برامج التنمية الفلاحية وهذا مع مجمل الفاعلين المعنيين لمختلف البرامج.

4.4 التنسيق، المتابعة ومراقبة البرامج:

من أجل استمرارية البرنامج يجب بذل مجهود للتنسيق بين كل الهيئات المعنية في إعداد وتنفيذ المشاريع من بين هذه الهيئات

الجماعات المحلية المؤسسات، المنظمات المهنية والمتعاملين الاقتصاديين الأساسيين (الجريدة الرسمية 2003)

كذلك يجب أن تقوم هذه المشاريع على قواعد واضحة وشفافة:

*أولا: لا بد من وجود تنسيق بين المهنة الفلاحية و الهيئات التمثيلية (الغرفة الفلاحية) و منظماتها المهنية و النقابية لتفعيل و بعث ديناميكية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ولابد من تكثيف التوعية للفلاحين حول الأنشطة الأكثر أولوية (وزير الفلاحة 2019)

إن تحديد مناطق التدخل والمستفيدين من البرنامج والأنشطة التقنية ودفاتر الشروط تبقى مشروطة بآليات التشاور ما بين هياكل الإدارة المؤهلة والتجمعات المحلية والمعاهد التقنية والغرف الفلاحية وما بين المهن والمؤسسات العمومية والخاصة المعنية بالأنشطة المحددة وهذا على كل مستويات البرمجة.

*أولا : لابد من متابعة و مراقبة و تقييم مشاريع التنمية الفلاحية المختارة محليا و التي ستكون لها أنظمة خاصة من طرف المصالح اللامركزية حيث يكون لمديري المصالح الفلاحية و محافظي الغابات دورا أساسيا في ذلك، هذه المشاريع ستكون محل تقييم دائم لمدى التقدم في الإنجاز المادي و المالي " استهلاك الموارد المالية و القروض الممنوحة" و على المدى الاقتصادي"مستوى التشغيل و الاستثمار المنجز و القيمة المضافة الناجمة عن ذلك (وزير الفلاحة 2019)

يمكن أن تحدث اختلالات تنجم عن عدم بلوغ الأهداف المسطرة والمتوقعة ستكون هذه الاختلالات محل دراسة خاصة تتبع بالضرورة باقتراحات تقويمية وتوصيات من أجل إعادة تسوية البرامج.

ويبقى المصدر المستعد لتقويم كل الدعم والمساعدة لإنجاز البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية هو الإدارة المركزية.

*ثانيا: لا بد من تقييم أثر المشاريع المنفذة وفق مؤشرات النجاعة المرتبطة أساسا بالمحافظة على الموارد الطبيعية و التشغيل و نمو الإنتاج وزيادة الاستثمارات الفلاحية و المداخيل.

*ثالثا: لا بد من الانشغال المتواصل بعملية مراقبة تنفيذ الالتزامات التعاقدية للمستفيدين واستعمال المساعدات الممنوحة من الموارد العمومية بمشاركة كل من أجهزة الإدارة المركزية المخولة و الهيئات اللامركزية (الولاة ، مديري المصالح الفلاحية ، محافظي الغابات)

يمكن أن نأخذ مثال عملية المراقبة الاستثمارات الفلاحية فهذه الأخيرة تخضع للمراقبة من طرف المصالح التقنية المحلية للتأشير عن الأعمال المنجزة فعلا قصد الاستفادة من الإعانات الممنوحة فعند الحاجة يمكن الاستعانة بأي شخص مؤهل أو مؤسسة تراها قادرة على ممارسة عملية المراقبة.

إن عملية تعزيز جهاز الرقابة التقنية والصحة النباتية والحيوانية للمدخلات النباتية والحيوانية المستعملة تكون محل تعليمة خاصة يتم تنفيذ هذه التعليمة وفقا لتشريعات سارية المفعول من قبل مصالح رسمية متخصصة، وفيما يخص نظام الإعلام الفلاحي وجعله أكثر فعالية يجب السهر على تجنيد كل الوسائل من طرف المصالح التقنية وهذا في إطار التنسيق والمتابعة وتقييم المخطط. وفي الأخير فإن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يشكل بعدا أساسيا للتنمية الريفية المستدامة ومنها الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى الأمن الغذائي.

5. دراسة الوضعية المالية من خلال الدعم الفلاحي لمنطقة البوزيدية (افلو) ولاية الاغواط

المنطقة البوزيدية، هي إحدى بلديات ولاية الاغواط بالجزائر تقع على حافة الطريق الوطني رقم 23 تبعد عن مقر الولاية 120 كلم أما عن الدائرة (افلو) 50 كلم.

تعتمد في مداخيلها على البطاطا وزراعة الشعير والقمح الذي يعد من أجود المنتجات في العالم (القمح الذهبي) لكن هذا لم يشفع لها فالتجار يأتون إليها من ولاية الشمال والجنوب كما تعتمد على المحاصيل الزاعية مساحتها تتراوح بين 6715 كلم مربع.

كما بدأت تدخل عالم الريادة في إنتاج القمح بمزارع نموذجية مثل مزرعة بهاز ومزرعة فلاش وكذلك مزرعة مشيدال التي استثمر فيها أحد السوريين وهو الحاج عيسي خويلدي والذي هو أحد الخبراء في زراعة القمح حيث اشتغل قرابة 30 سنة بهاته البلدية ستكون مستقبلا رائدة إن شاء الله كما تعرف البلدية مؤخرا زراعة البطيخ الصيفي أو ما يعرف محليا بالدلاع وقد غطى إنتاجه لموسم 2016 كل الأسواق الوطنية بجودة عالية.

ويعتبر الموقع الإستراتيجي للدائرة للمستثمرة الفلاحية البوزيدية، كان السبب في تنوع النشاطات التي يقوم بها سكان المنطقة كالتجارة والفلاحة لكن هذه الأخيرة تعد أهم هذه النشطات على الإطلاق

وأكثرها ممارسة من السكان وهذا الطبيعة المنطقة الفلاحية ونوعية تربتها وكذا لتوفر موارد مائية سطحية وباطنية وحسب المساحة في الدائرة.

- دراسة عينية من الفلاحين و أنماط إنتاجهم.

بعد إجراء تحقيق مع 5 فلاحين وجدانا أن أسرهم تتكون من 46 فردا، 22 منهم ذكور يمثل أغلبهم قوة العمل و الباقي إناث يشارك بعضهن في العمل و في المتوسط يقدر عدد أفراد كل أسرة بـ 8,1 فردا ، و لعل ضعف الدخل الفلاحي هو أهم سبب لاتجاه معظم أفراد الأسر إلى المدينة و العمل في نشاطات أخرى حيث أن عدد العاملين في الفلاحة يقدر ب 12 شخص وخارجها بـ 18

الجدول رقم 01: توزيع قوة العمل لدى العينة

	عدد الأفراد	الذكور منهم	العاملون في المستثمرة	العاملون خارجها
الإجمالي	46	22	12	18
المتوسط	8.1	4.4	2.4	3.6

المصدر: من إنجاز الباحثين حسب معطيات الدراسة الميدانية

و نظرا لضعف معدل مساهمة أعضاء الأسر في تقديم جهودهم يلجأ المسيرون إلى توظيف عمال دائمين مقابل أجر 150000 دج سنويا ليرتفع بعد التدعيم إلى 600000 دج و توظيف عمال موسميين بأجر 1180000 دج ليرتفع إلى 2010000 دج فيما بعد إن معظم الفلاحين يركزون على زراعة البطاطا و الحبوب و الزراعات المحمية ، وقد لاحظنا أن المساحة الكلية و المسقية وكذا المزروعة تغيرت بنسب قليلة جدا أما المساحة المخصصة للأشجار و النجيل و البيوت البلاستكية فقد عرفت تطورا كبيرا وصل إلى 350% ، 230 % بالنسبة للأشجار و النخيل على التوالي ، أما البيوت البلاستكية فلم تكن موجودة قبل التدعيم ، بالإضافة إلى أن المساحة المخصصة للحبوب قد عرفت نفس الاتجاه، كما أصبحت القدرة على تخزين المياه ظاهرة جديدة تميز فلاح اليوم بعدما كانت شبه منعدمة.

الجدول رقم02: تطور نمط الإنتاج بعد الاستفادة من برنامج التدعيم الفلاحي

الوحدة = 1 هكتار

	المساحة المتوسطة		المساحة الكلية		التطور
	قبل الـ تدعيم	بعد التد عيم	قبل الـ تدعيم	بعد التد عيم	
المساحة الكلية	24.8	32.8	124	164	%132.25
المساحة المزروعة	18.8	20.2	94	101	% 107.44
المساحة المسقية	20.2	22.2	101	112	%110.89
المساحة المخصصة للأشجار	0,8	2,8	4	14	%350
المساحة المخصصة للبطاطا	0.2	4.6	1	23	%230
المساحة المخصصة للبيوت البلاستكية	/	1.1	/	5.5	/
المساحة المخصصة للحبوب	12.6	15.6	63	79	%125.39
قدرة التخزين (أحواض)	/	144	/	720	/

المصدر: من إنجاز الباحثين من خلال معطيات الدراسة الميدانية .

لإنجاز والتوسع في استثمار المساحات السابقة، قسمت قيمة الدعم على عدد من الاستثمارات بحسب أهميتها ورغبة الفلاح في الحصول عليها، وكذلك على مدى ملاءمتها للمناخ ولنوعية التربة وفيما يلي جدول يوضح توزيع قيمة الدعم وكذا التمويل الخاص للاستثمارات.

بالنسبة للاستثمار الخاص، وجدنا أنه من بين 5 فلاحين يوجد اثنان ساهموا في الرفع من مستوى استثماراتهم بأموالهم الخاصة وهذا بالنسبة للأشجار والتجهيزات كما نلاحظ أن فلاحا واحدا قام بتمويل بيت بلاستيكي واحد من رأسماله الخاص.

إذن نستنتج من الجدول السابق أن معظم أن معظم الفلاحين اكتفوا بقيمة الدعم المخصصة لهم ولم يضيفوا شيئا يستحق الذكر

-دراسة الإنتاج وتكاليفه:

صاحب زيادة قيمة الاستثمارات، زيادة شاملة في تكاليف الإنتاج لاسيما التأمينات بنسبة 1820 % حيث أن الدولة قامت بفرض التأمين على التجهيزات في ملفات الدعم، كذلك كراء آلات الذي ارتفع بنسبة 663.26 % كما إن نسبة استخدام السماد الطبيعي و الأسمدة الكيميائية قد ارتفعت بقيمة 500% و 280.95 % على التوالي، و الجدول التالي بوضوح تطور تكاليف الإنتاج للمستثمرين المستفيدين انظر الجدول رقم 04 المحلق 04.

هذه الزيادة في تكاليف الإنتاج أدت بدورها إلى ارتفاع حجم الإنتاج النباتي للمستثمرات الفلاحية خاصة في الخضر (الطماطم والفلفل) والشعير.

يمثل الجدول السابق الإنتاج الكلي والمتوسط وكذا متوسط المبيعات للمستثمرين قيد الدراسة، إلا أنه يجدر بالذكر أن هذه القيم هي قيم نسبية فقط، حيث أنه بالنسبة للحبوب مثلا فإنه يصعب تحديد سعر ثابت لها وهذا يرجع إلى اختلاف نوعيتها الذي يرجع إلى درجة ملائمة أو خصوبة الأرض و إن كانت لم تستعمل من قبل في هذا المجال أم أنها استعملت مرارا، حيث أن إنتاجية الأرض المستعملة تكون ضعيفة و هذا لأنها استهلكت كل ما تخزنه من مواد طبيعية و معدنية، كذلك يرجع اختلاف الأسعار إلى الجهة التي تقوم بالشراء.

حيث أنه، وحسب الفلاحين، إذا كان المشترى جهة رسمية (مؤسسات حكومية) فإن السعر يكون ثابتا، أما إذا كان المشترى تجارا خوصا فإن الأسعار تخضع لقوى العرض والطلب.

نفس الشيء يلاحظ بالنسبة للخضر والتمور، فأسعارها تتغير من شهر إلى آخر وهذا حسب عدة معطيات أهمها العرض والطلب، وكذا الظروف المناخية (حرارة الجو، ، غزو الحشرات).

جدول رقم 03: تطور تكاليف الإنتاج للمستثمرين المستفيدين / الوحدة: دج.

النوع	التكلفة المتوسطة		التكلفة الكلية		التطور %
	قبل التدعيم	بعد التدعيم	قبل التدعيم	بعد التدعيم	
اليد العاملة	145000	418000	770000	2090000	271.42
السماد الطبيعي	4000	64200	20000	321000	500
الأسمدة الكيميائية	21000	59000	105000	295000	280.95
أدوية النباتات	5000	30600	25000	153000	612
بذور	23000	70000	115000	350000	304.34

كهرباء/مازوت	90000	390000	450000	1950000	433.33
كراء آلات	9800	65000	49000	325000	663.26
تأمينات	2000	36400	10000	182000	1820
تكاليف أخرى	10200	25800	51000	129000	252.94

المصدر: من إنجاز الباحثين حسب معطيات الدراسة.

-دراسة الوضعية المالية :

بعد أن قمنا بدراسة الإنتاج وتكاليفه، وتحديد حجم المبيعات وقيمتها نحاول فيما يلي دراسة الوضعية المالية لعينة الفلاحين محل الدراسة،

نلاحظ زيادة في حجم الديون أما الخصوم فقد ظهرت بعد أن كانت غير موجودة قبل التدعيم كذلك التكاليف المتوسطة قد تطورت بنسبة 363.33 %، نفس الشيء بالنسبة لرقم الأعمال الذي تغير بنسبة 501.69 % كل هذا يعني تطور نسبة الربح الصافي إلى 781.26.%

إذن فبالنسبة للفلاحين فإن التدعيم حقق نجاحا وربحا معتبرا مقارنة بما كانت عليه استثماراتهم قبل التدعيم.

-حساب المردودية المالية :

في هذا المبحث سنحاول توضيح كيفية حساب مرد ودية المشاريع الفلاحية في إطار التدعيم الفلاحي وسنستعين في ذلك على نسب المر دودية والتي هي على الترتيب:

$$\text{-نسب المردودية المالية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

$$\text{-نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{المبيعات (رقم الأعمال)}}$$

$$\text{-نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الربح قبل الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

-التحليل والقياس المالي:

هذه النسب نعتبرها كطريق لحساب المردودية لبعض المشاريع الفلاحية لمجموعة من الفلاحين مختارة كعينة تمثل مجتمع الفلاحين في الدائرة وسنختار نسبة مردودية النشاط لأنها تتماشى مع معطياتنا وسنوضح من خلال ذلك المردودية قبل التدعيم والمردودية بعد التدعيم ونقارن بعد ذلك بين النسبتين.

-1حساب المردودية المالية قبل التدعيم لسنة 2012:

$$\text{لدينا نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

الجدول رقم 05: الوضعية المالية للفلاحين:

	قبل التدعيم	بعد التدعيم	التطور
الديون	70000	364000	%520
الخصوم	/	240000	/
التكاليف المتوسطة	319000	1159000	%363.33
رقم العمال (المبيعات)	1082660	54617000	% 501.69
الربح الصافي	693660	54193000	% 781.26

المصدر: من إنجاز الباحثين حسب معطيات الدراسة الميدانية

-التحليل والقياس المالي:

من خلال البرامج التي تسعى اليها الجزائر من اجل تنمية القطاع الفلاحي باشرت بعدة توجيهات حيث ساهمت الفلاحة في تطوير النشاط من خلال الانتاج والمبيعات المحققة خلال فترة الدراسة تطور نشاط المردودية بنسبة تفوق النسبة قبل التدعيم مما ساهمة في رفع المستوى النشاط للفلاحة في المنطقة البوزيدية..

إذن مردودية المشاريع الفلاحية موضوع الدراسة قبل الدعم تقدر بنسبة 64.07 % هذه النسبة التي تحصل عليها الفلاحين من مشاريعهم تعتبر ضعيفة وهذا نتيجة توظيفهم لرأسمالهم الخاص فقط دون

أن يدعموه بتمويل إضافي الشيء الذي لم يحقق ما كان يطمح إليه كل فلاح و هو التواصل الى مردودية مالية معتبرة تفوق نسبة 64.07 % وتسعى المستثمرة الى تطوير نشاطها مستقبلا.

2-حساب المردودية المالية يعد التدعيم لسنة 2012:

لدينا : الربح الصافي = 54193000 دج و المبيعات = 54317000 دج

$$\text{إذن نسبة مردودية النشاط} = \frac{54193000}{54317000} \times 100 = \mathbf{54317000}\ \text{دج}$$

-لتحليل والقياس المالي:

مردودية المشاريع الفلاحية موضوع الدراسة بعد الدعم تقدر بنسبة 99.77 %

هذه النسبة التي تمثل مردودية المشاريع تعتبر نسبة معتبرة ونستطيع القول أنها نسبة عالية و هذا ما كان يطمح إليه كل فلاح.

والتواصل الى هذه النسبة كان نتيجة تدعيم الفلاحين لرأسمالهم الخاص بتمويل إضافي متمثل في الاستعانة بالقروض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في إطار برنامج الدعم الفلاحي.

التحليل والمقارنة بين النتائج المتحصل عليها:

-التحليل و المقارنة بين فترات الدراسة المدروسة :

نلاحظ أن المردودية قبل التدعيم والتي تقدر بـ 64.07 % مقارنة بالنسبة التي تقدر بـ 99.77 % بعد الدعم، تعتبر ضعيفة وهذا نتيجة ظروف أدت الى انخفاض النسبة خاصة الظروف المالية التي يعاني منها الفلاحون من ديون وخصوم وتكاليف إذا أن مجموعها يفوق 389000 دج على اعتبار قيمة الخصوم غير معروفة.

وبطرح مجموع الديون والخصوم والتكاليف من قيمة المبيعات نجد أنها تفوق 693660 دج، بالإضافة الى ظروف أخرى منها ظروف البيئة ونقص خبرة الفلاحين.

ولكن بعد الاستفادة من الدعم في شكل قروض ممنوحة وعتاد فلاحي نجد أن المردودية المالية ارتفعت الى 99.77 % وهذا انظرا الى تغير الظروف المالية للفلاحين إذا أن مجموع الديون والخصوم والتكاليف المتوسطة تقدر بقيمة 1763000 دج وبطرح هذه الأخيرة من قيمة المبيعات التي تقدر بـ 54317000 دج نجدها تساوي 52554000 دج.

وعليه يمكن القول إن تجسيد برنامج التدعيم الفلاحي عمل على تحسين الوضعية المالية للمستثمرين الفلاحيين وأعطى مردودية مالية معتبرة ولهذا نلاحظ أن مجمل الفلاحين في الدائرة يعمدون الى إتباع هذا النظام التدعيمي لدعم مستثمراتهم ومشاريعهم الفلاحية سواء كان دعما ماديا أو عينيا.

6. خاتمة:

إن سعي الدولة الجزائرية وراء تطوير وتنمية القطاع الفلاحي من خلال خلق برامج تنموية في برنامج التجديد الفلاحي والاهتمام بالمستثمرات الفلاحية وتنمية برامج الدعم الفلاحي يقوم على أفكار رأسمالية وترتكز على مبدأ الدعم المشجع لتحسين الاستثمار الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية هو أسلوب مختلف عن تلك البرامج التي طبقت في الفترات السابقة خاصة في الفترة الاشتراكية.

إذ من المتوقع إن تحقق هذه السياسة أهدافها في عصرنه الفلاحة الجزائرية مستقبلا شريطة أن تكون هذه السياسة مبنية على أسس قانونية محكمة ودقيقة حتى تظهر نتائج ايجابية تسمح بالفلاحة الجزائرية الى غزو السوق العالمي في مجال الإنتاج الفلاحي

بعد الدراسة التي قمنا بها في بعض المستثمرات الفلاحية البوزيدية، لاحظنا أن الدعم الفلاحي ساهم في تغيير وجه الفلاحة وتغيير الوضعية المالية للفلاحين، حيث أن أغلبية شباب الدائرة أصبحوا يميلون إلى استصلاح أراضيهم التي كانت غير مستغلة و دعمها بكل الوسائل التي توفر منتوجا يتميز بالكمية المعتبرة و المتمثلة في البيوت البلاستكية و استعمالها في إنتاج الطماطم والفلفل التي تعتبر من الخضر الأكثر إنتاجا في المنطقة بالإضافة إلى الأحواض و استعمالها في الحفاظ على الثروة المائية.

من خلال دراستنا لعينة من الفلاحين وجدنا أن برنامج الدعم الفلاحي قد حقق مردودية عالية تقدر بنسبة 99.77 %، هذه النسبة تحصلنا عليها قبل تعرض المنطقة إلى الرياح العنيفة التي واجهتها المستثمرات هذا الموسم والتي ألحقت أضرارا بها مما نجم عنه ارتفاع أسعار المنتوجات

في إطار متابعة تطور الإنتاج الفلاحي في منطقة المستثمرة الفلاحية البوزيدي والتركيبة لمساهمة هذا القطاع في كل من الناتج المحلي والإجمالي فقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

– الإنتاج الفلاحي في الجزائر بصفة عامة والمستثمرة قيد الدراسة بالتنوع في المحاصيل وهذا بسبب تنوع المنطقة ، كما أظهرت الدراسة تطورا ملحوظا في الكميات المنتجة المتعلقة ببعض المنتجات الفلاحية (كالطماطم والبطاطا)

– المساهمة الكبيرة للدعم الحكومي في تطوير الإنتاج الفلاحي ، كما استفاد القطاع من الآثار الايجابية لمختلف الاستثمارات العمومية التي تم مباشرتها من خلال فترة الدراسة.

– التأثير الكبير للظروف المناخية في حجم الانتهاج الفلاحي المبذولة لزيادة الأراضي المسقية وزيادة النشاط والمردود الفلاحي.

– المساهمة المعتبرة لقطاع الفلاحة من خلال المستثمرة وتوفير مناصب الشغل.

– متابعة وتطوير البرامج التنموية الفلاحية بشكل مستمر ساهم بشكل فعال في تحسين الإنتاج الفلاحي من خلال الكميات والنوعية.

– وانطلاقا من نتائج الدراسة وفي ظل التدهور الكبير في القطاعات الأخرى ،فانه يجب على السلطات العمومية الاهتمام أكثر بتحسين الأداء القطاع الفلاحي.

– وبالنظر إلى الإمكانيات المعتبرة المتاحة وتنوع المنتجات الفلاحية فانه بالإمكان الوصول إلى مستويات كبيرة من الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي والرفع من قيمة الصادرات الفلاحية وذلك من خلال مواصلة وترشيد سياسات الدعم الفلاحي بالموازاة مع عصرنه الآلات وطرق الإنتاج والتنويع النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة لا يمكن تعميمها على اقتصاد الدائرة ككل نظرا لعدة أسباب أهمها قلة وجود يد عاملة مؤهلة و كذا الاستغلال السيئ للقروض الممنوحة وعدم استعمالها في المجال الفلاحي في الدائرة.

لكن هذا لا يعني أن البرنامج لم يحقق النتائج المسطرة له إذا لاحظنا تغيرا في أنماط الإنتاج وكمياته خاصة فيما يتعلق بتوسيع المساحات المغروسة، كما ساعد في الحفاظ على الثورة المائية و ذلك باستعمال أساليب جديدة و متطورة كتقنية التقطير و بالنسبة للفلاح بعد تطبيق البرنامج، أصبح يتمتع بوضعية مالية جيدة مقارنة بما كان عليه سابقا

6. قائمة المراجع:

الجريدة الرسمية. (2010). بناء على الدستور، لاسيما المواد 18 و62 (الفقرة 2) و119 و120 و122 و125 و126 منه، الجريدة الرسمية، 06.

الجريدة الرسمية. (1966). وبمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم، 06.

الجريدة الرسمية. (1975). وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن قانون المدني، المعدل والمتمم،03.

الجريدة الرسمية. (1976). وبمقتضى الأمر رقم 76-105 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1395 ا لموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون التسجيل، المعدل والمتمم،04.
الجريدة الرسمية. (2006). وبمقتضى القانون رقم 06-03 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموا فق 20 فبراير سنة 2006 والمتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي.
الجريدة الرسمية. (2008). وبمقتضى القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافـ ق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
الجريدة الرسمية. (2008). وبمقتضى القانون رقم 08-16 المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت سنة 2008 والمتضمن التوجيه الفلاحي، لاسيما المادة 17 منه، 05.
الجريدة الرسمية. (1984). وبمقتضى القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 المو افق 9 يوليو سنة 1984 والمتضمن قانون الأسرة، المعدل والمتمم، 06.
الجريدة الرسمية. (1984). وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافـ ق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، 07.
الجريدة الرسمية. (بلا تاريخ). وبمقتضى القانون رقم 87-19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 140 8 الموافق 8 ديسمبر سنة 1987 والمتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية ويحدد حقوق المنتجين وواجباتهم، 03.
الجريدة الرسمية. (1990). وبمقتضى القانون رقم 90-08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1404 الم وافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، المتمم، 3.
الجريدة الرسمية. (1990). وبمقتضى القانون رقم 90-25 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 14 11 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، المعدل والمتمم، 02.
الجريدة الرسمية. (1999). وبمقتضى القانون رقم 99-07 المؤرخ في 19 ذي الحجة عام 1419 ا لموافق 5 أبريل سنة 1999 والمتعلق بالمجاهد والشهيد.
الجريدة. (2003). وبمقتضى الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.
وزارة الفلاحة. (2019). وزير الفلاحة: "نظام الامتياز يبقى الصيغة الوحيدة لاستغلال الأراضي الزراعية التابعة للدولة ". الجزائر: